مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٩ ع٣، ص ص: ٣-٢٩ (محرم ١٤٣٨هـ/أكتوبر ٢٠١٦م)
DOI: 10.4197 / Islec. 29-3.1

تصور لتفعيل الزكاة كآلية إسلامية للتنمية البشرية

أحمد فرّاس العوران
أستاذ الاقتصاد والفكر الاقتصادي الإسلامي
قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية

المستخلص. إن ضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول الإسلامية ممثلاً بعجوزات مستعصية في الموازنات العامة، ومديونية كبيرة مزمنة، ومعدلات بطالة وفقر وسوء تغذية مرتفعة يرتبط أساسًا بالسياسات الرأسمالية المُتحررة المطبقة في تلك الدول. وفي المقابل إن الحديث عن أهمية المبادئ والقيم الإسلامية ومدى ارتباطها بالنشاط الاقتصادي وأثرها الإيجابي على الإنسان والمجتمع، على أهميته، لا يؤدي وحده إلى حل المشاكل الاجتماعية القائمة في العالم الإسلامي. لقد آن الأوان للعمل على تحويل ما يمكن من الفكر الاقتصادي الإسلامي من عالم التنظير إلى عالم التطبيق لتخفيف حدة معاناة الشعوب الإسلامية. تأتي هذه الدراسة لتبين إمكانية التعامل مع الفكر الاقتصادي الإسلامي للعمل وبفاعلية لتحسين مستوى التنمية البشرية في الدول الإسلامية من خلال توظيف حصيلة الزكاة نيابة عن مستحقيها لتفعيل مؤسسة الزكاة وتمكينها من العمل على تكوين الثروة، وتوظيف النمو المتحقق في الثروة لمحاربة الجوع والفقر؛ وما يترتب عليهما من تحسنٍ في مستوى التنمية البشرية. إن تفعيل مؤسسة الزكاة على النحو المذكور لا يخدم الفقراء فحسب؛ بل يخدم الاقتصاد الوطني في الدولة المعنية، ويُمكّن الفكر الاقتصادي الإسلامي من الولوج إلى عالم التطبيق الفعلي. ولتحقيق ما ذكر تقدم هذه الدراسة رؤية تنموية للعمل على مراحل، وتقترح مشروعًا تنمويًا في الريف خاصة لتفعيل دور الزكاة في الاتجاه المنشود.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، والجوع، والفقر، والتنمية البشرية، وتنمية الثروة الحيوانية، والفكر الاقتصادي الإسلامي، والدول الإسلامية.

JEL Classification: I38, O1, P4, Z18.
KAUJIE Classification: E12, E14.

١. مقدمة

إن الأداء الاقتصادي الضعيف للعالم الإسلامي بما في ذلك عجوزات الموازنات العامة المستعصية، والمديونية المرتفعة والمزمنة من ناحية، والمعدلات المرتفعة من الفقر والبطالة وسوء التغذية في الوقت نفسه، وما يترتب عن ذلك اجتماعيًا بالمعنى الشمولي من ناحية أخرى مرده إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي المُتحرر السائد وسياساته المطبقة في تلك الدول. من جانب آخر إن تناول القضايا النظرية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وتبيان مدى أهميتها وارتباطها بالنشاط الاقتصادي وأثرها على الإنسان والمجتمع أمر في غاية الأهمية، وله ما يسوغه، إلا إن هذا وحده لا يؤدي إلى حل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية القائمة في العالم الإسلامي. ويشير واقع الحال إلى أن جُل الجهد المبذول اقتصر على المضمار النظري، إذ لم يشهد الواقع العملي، في حدود علم الباحث خطوات تشير إلى أن هناك تحولاً ملموسًا نحو التطبيق.

الجدير بالذكر أن الإنسان المسلم البسيط، الذي لا يعنيه كثيرًا صحة الفكر نظريًا من عدمها، لأنه في الأصل يؤمن به، بقدر ما يعنيه تحقيق حاجاته الآنية، لذلك فهو يميل بقصد أو بدونه إلى ربط الواقع القائم المذكور بالفكر الاقتصادي الإسلامي، بل وبالإسلام ككل.

إن القضايا الاجتماعية والاقتصادية؛ وفي مقدمتها الجوع والفقر والمستوى المتدني من التنمية البشرية التي تعاني منها الدول الإسلامية عمومًا تتطلب من جميع الاقتصاديين عدم التردد في العمل بقدر ما يعلمون ويستطيعون على طرح الحلول التي يرونها مناسبة للتعامل مع تلك القضايا، وأن لا يستبعدون الحلول المبنية على المبادئ والقيم والمفاهيم الإسلامية. لا شك أن الحلول ليست سهلة المنال في ظل المعطيات القائمة، لكن هذا يجب أن لا يكون عاملاً محددًا. ولعله قد يُرد على ما سبق بالقول بأن تطبيق الصيرفة الإسلامية على مستوى إسلامي وعالمي خطوة لا يمكن إنكارها في طريق الانتقال المطلوب. ومع عدم إنكارنا لأهمية التطبيق المذكور، بل ومن بعده التطور الكبير نسبيًا في هذا المجال، إلا أن الصيرفة، وعلى أهميتها المعروفة، وإن ارتبطت بالاقتصاد لا تعد جزءًا أصيلاً فيه، إذ إنها تصنف في عالم التمويل؛ وليس في عالم الاقتصاد، بمعنى الإنتاج والتوزيع، دون الإقلال من دور الصيرفة المهم في تمويل المشاريع الاستثمارية.

من جانب أخر، لعلنا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إنه لا يعول كثيرًا، على قدرة حكومات الدول الإسلامية – وسياساتها الاقتصادية التي تسير على خطى صندوق النقد الدولي– التي تدور حول النمو الاقتصادي لا التنمية الاجتماعية الاقتصادية في العمل على إيجاد حل، أو على الأقل تخفيف حدة القضايا الاجتماعية المذكورة وغيرها، ومن ثم تحسين حالة التنمية البشرية المتردية. يأتي هذا لعدم قدرة تلك الحكومات على اتخاذ إجراءات فاعلة في هذا المجال لأسباب عدة، نظنها معلومة، يأتي في مقدمتها فنيًا ضعف – إن لم يكن انعدام– التمويل في العديد منها. نعم، قد يشكل نمو الناتج الإجمالي آلية

فاعلة لمعالجة الجوع والفقر إذا تحقق هذا بكفاءة اقتصادية وعدالة اجتماعية وكان موجهًا في الأساس لمساعدة الفقراء.

تأتي هذه الدراسة لتبين إمكانية توظيف الفكر الاقتصادي الإسلامي للعمل وبفاعلية لتحسين مستوى التنمية البشرية في الدول الإسلامية من خلال محاربة الجوع والفقر بشكل ملموس، والقضاء عليهما على المدى الطويل، من خلال توظيف حصيلة الزكاة من الأموال النقدية، ابتداءً نيابة عن مستحقيها لتفعيل هذه المؤسسة المهمة وتمكينها من تكوين الثروة، وتوظيف الثروة المتحققة لمحاربة الجوع والفقر وما يترتب عنهما.

إن تفعيل مؤسسة الزكاة على النحو المفصل لاحقًا يخدم كل من الفقراء، والاقتصاد الوطني في الدولة المعنية، والفكر الاقتصادي الإسلامي الذي يستطيع من خلال هذه الخطوة أن يلج إلى عالم التطبيق الواقعي. ولتحقيق أهدافها تتناول الدراسة كلاً من وضع التنمية البشرية؛ وحالة الجوع والفقر في الدول الإسلامية، والوضع المالي لتلك الدول، والعلاقة بين العناصر الداخلة في حساب دليل التنمية البشرية، ودليل الجوع، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد وارتباطها الوثيق بالدخل النقدي. بناءً على ذلك تقدم الدراسة مشروعًا مقترحًا لتفعيل مؤسسة الزكاة بشكل يمكن الفقراء من الحصول على مصدرٍ دائمٍ للغذاء والدخل الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين التنمية البشرية لهؤلاء الفقراء. وتخلص الدراسة إلى أنه لا مندوحة وفقًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة عن استغلال الطاقات الكامنة في مؤسسة الزكاة لتحسين التنمية البشرية على مستوى الدول الإسلامية؛ لأن الزكاة إحدى أهم الآليات الإسلامية لذلك.

٢. مفهوم الفقر من منظور إسلامي

إن الحديث عن التنمية البشرية يقود إلى الحديث عن الجوع والفقر؛ إذ لا تنمية مع وجود أي منهما أو كلاهما، لهذا فإن الخطوة الأولى للتنمية تكمن في القضاء على الجوع والفقر. ولا يختلف اثنان على أن الفقر في مجمله ظاهرة سلبية متعددة ومتداخلة الأبعاد. ولعل السؤال الواجب طرحه بداية قبل أن ينشغل الناس في مناقشة المفاهيم المتعددة للفقر هو: هل الفقر ظاهرة ثقافية أم ظاهرة إنسانية عالمية؟ وبعبارة أخرى، هل يختلف مفهوم الفقر من ثقافة إلى أخرى، أم أنه سواء بين الثقافات؟ وبما أن الفقر، بغض النظر عن أي مفهوم وتعريف له، يرتبط بالمستوى المعيشي للفرد؛ الذي يرتبط بدوره بمستوى التنمية البشرية الذي هو في حد ذاته مفهومًا ثقافيًا، فإنه يمكن في هذا السياق القول: إن الفقر ظاهرة ثقافية. ولعل هذا ما يقف وراء تعدد وجهات النظر حول مفهوم الفقر وقياسه دون الإجماع على أي منها. لا شك أن القرآن الكريم يتحدث عن الفقر والفقراء، وكذلك تفعل السنة الشريفة، إلا إنه ليس هناك– وبحسب علم الباحث– مفهومًا إسلاميًا متفق عليه للفقر. ومع هذا يمكننا القول إن المفهوم العملي الإسلامي أو المقياس الإسلامي للفقر يكمن في ما تحدده الزكاة كنصاب. معلومً أن الفقير من منظور الزكاة هو من يملك مالاً لا يكفي حاجته، أو هو دون النصاب، ومن ثم فإن الزكاة

في قياسها للفقر إنما تركز على عامل واحد هو دخل الفرد فقط. ولعل في هذا ما يكفي للدلالة على أن التعامل العملي مع الفقر يبدأ من التعامل مع الدخل من حيث توفير الفرص للحصول عليه لمن لا يحصل عليه، والتوزيع العادل بين من يحصلون عليه.

ويرى العوران (٢٠١٤) أن هدف الاقتصاد من وجهة نظر إسلامية يكمن في العمل على تحقيق ما أسماه بالأمن الاجتماعي، هذا المفهوم الذي جاء مبنيًا على ما ورد في الكتاب من آيات كريمات، وفي السنة النبوية الشريفة من أحاديث ذات علاقة. واختصارًا، يرى العوران أن ثنائية الطعام أو الرزق مقابل الجوع، والأمن مقابل الخوف التي وردت في القرآن الكريم وفي السنة الشريفة، التي تشكل الأساس الذي بني عليه مفهوم الأمن الاجتماعي، تمثل سلعًا مركبة يدخل فيها الأمن النفسي والصحي والبيئي والغذائي والأمن الجماعي. بناءً عليه، يمكن القول: إن الثنائية المذكورة تبدو وكأنها اختصارًا لما تنطوي عليه التنمية البشرية (العوران، ٢٠١٤: ٢١٢). وانطلاقًا مما سبق يمكن القول باختصار إن عدم تحقيق الاقتصاد، أيًا كان، للأمن الاجتماعي لكل فرد من أبناء المجتمع.

يعني فيما يعنيه وبالضرورة معاناة هذا الاقتصاد من الفقر ومن ثمّ الجوع.

جدول (١) خلاصة تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ في الدول الإسلامية[١]

المستوى التنموي	دليل التنمية	عدد الدول	دليل التنمية المعدل
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	٠,٨٩٠	٦	٠,٧٢٩
تنمية بشرية مرتفعة	٠,٧٣٥	١٣	٠,٥٧٤
تنمية بشرية متوسطة	٠,٦١٤	١٣	٠,٤٥٣
تنمية بشرية منخفضة	٠,٤٩٣	٢٤	٠,٣٣٢
مستوى جميع الدول	٠,٦٠٩	٥٦	٠,٤٤٩
مستوى الدول العربية	٠,٦٨١	٢٠	٠,٥٢١
مستوى الدول غير العربية	٠,٦٥٣	٣٦	٠,٤٦٣
العالم	٠,٧٠٢	١٨٧	٠,٥٤١

المصدر: من إعداد الباحث وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤.

(١) تصنيف مستويات التنمية كما يلي: (٠,٨٠٠) أو أكثر تنمية مرتفعة جداً، (٠,٧٠٠-٠,٧٩٩) تنمية مرتفعة، (٠,٥٥٠-٠,٦٩٩) تنمية متوسطة، أقل من (٠,٥٥٠) تنمية منخفضة (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، ص١٥٤).

وفي قراءة متأنية للمفهوم المذكور للفقر يمكن القول: إن مفهوم الأمن الاجتماعي يحتوي ضمنيًا على عددٍ من المفاهيم المتداولة للفقر؛ كما هو في المنهج النقدي، ومنهج الإمكانيات أو القدرات، ومنهج الإقصاء الاجتماعي، وغير ذلك مما يرد في الأدبيات ذات العلاقة (Islamic Relief, 2008)، (Weisfeld et al.,2008). وبناءً عليه، يمكن القول إن كل فرد من أبناء المجتمع ممن لا يحصل على كفايته من أي من المقومات الأساسية للحياة، أو الأمن الاجتماعي، يعيش في حالة من الفقر وربما الجوع، ويقع في مستويات منخفضة من التنمية البشرية.

٣. واقع التنمية البشرية والجوع والفقر في الدول الإسلامية

يتبين من خلال قراءة سريعة لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ (انظر الجدول المختصر رقم ١ والجدول التفصيلي ملحق ١) أن معدل دليل التنمية البشرية في الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (تاليًا الدول الإسلامية) يضعها في مستوى التنمية البشرية المتوسطة، إذ بلغ معدل دليل التنمية لمجموعة الدول الإسلامية (٠,٦٠٩) ، وهذا أدنى بشكل ملحوظ من معدل دليل التنمية البشرية عالميًا الذي يقع على مستوى التنمية البشرية المرتفعة إذ بلغ معدل دليل التنمية العالمي (٠,٧٠٢). وإذا نظرنا إلى مجموعة الدول العربية، فإن هذه تقع بالمعدل في مستوى التنمية البشرية المتوسطة إذ بلغ معدل دليل التنمية لهذه الدول (٠,٦٨١)، وهذا أعلى بقدر قليل جدًا من معدل دليل التنمية المسجل للدول الإسلامية غير العربية الذي بلغ (٠,٦٥٣). ولقد توزعت الدول الإسلامية، في هذا الخصوص، على أربع مجموعات: ست دول فقط جاءت في مستوى التنمية البشرية المرتفعة جدًا ممثلة هذه ببعض الدول العربية النفطية بالإضافة إلى بروناي، وثلاث عشرة دولة تقع في مستوى التنمية البشرية المرتفعة، وثلاث عشرة دولة أيضًا تقع في مستوى التنمية البشرية المتوسطة، وأربع وعشرون دولة تقع جميعها في مستوى التنمية البشرية المنخفضة.

الجدير بالذكر أن التصنيف المذكور أعلاه يصبح بالغ السوء بالنسبة لمجموعة الدول الإسلامية والمجموعات الفرعية المذكورة بل والعالم أجمع إذا تم القياس وفقًا لدليل التنمية البشرية المعدل (الدليل المعدل هو دليل التنمية معدلاً بعامل عدم المساواة في توزع قيمة الدليل داخل الدولة)، الذي يُعد المستوى الفعلي للتنمية. وبناءً على هذا الدليل فإن مستوى التنمية البشرية على المستوى العالمي ينخفض بشكل كبير جدًا إذ ينتقل هذا من مستوى تنمية بشرية مرتفعة إلى مستوى تنمية بشرية منخفضة كون الدليل ينخفض عالميًا من (٠,٧٠٢) إلى (٠,٥٤١)! وهذا ما نشاهده أيضًا في حالة مجموعة الدول الإسلامية التي يتردى تصنيفها بشكل ملموس من مستوى التنمية البشرية المتوسطة إلى المنخفضة.

وبالنسبة للمجموعات الفرعية الأربع سابقة الذكر، فإن كل واحدة منها تنخفض إلى المستوى الذي يلي المستوى التي هي عليه، وفقًا لدليل التنمية البشرية غير المعدل. وتنقسم هذه الدول، وفقًا لدليل التنمية المعدل إلى ثلاث

مجموعات، بدلاً من أربع منها في حالة الدليل غير المعدل، وتتوزع هذه على مستويات التنمية البشرية الثلاثة التالية. مما يعني أنه لا تصنف أية دولة إسلامية في مستوى التنمية البشرية المرتفعة جدًا وفقًا للدليل المعدل، وأن تلك التي تقع في مستوى التنمية البشرية المنخفضة تزداد انخفاضًا. وأما من حيث الفقر، فإنه يصعب استخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد للمقارنة بين الدول لعدم توافر كل المؤشرات أحيانًا، وعدم توافر بعض البيانات الحديثة للسنوات المعنية، كما يؤكد على ذلك تقرير التنمية البشرية (٢٠١٤: ١٧٩). وأما دليل الجوع المستخدم، فإنه وإن كان لا يسعفنا كثيرًا في استقصاء الواقع الحقيقي للجوع، يمكن استخدامه كمؤشر عام ليس إلاَّ. ويبين هذا الدليل أن الدول الإسلامية تتوزع ما بين مستوى جوع منخفض ومستوى جوع مقلق، ولم تصنف أية دولة في مستوى الجوع المقلق للغاية (انظر الجداول رقم٢ ورقم ٣). ومع تحفظنا على قدرة الدليل عن التعبير عن المستوى الفعلي للجوع، الذي نعتقد أنه أعلى بكثير مما يبين الدليل، وعن عدد الجياع في كل دولة، فإنه يمكننا القول، إن تصنيف الجوع في ست وعشرين دولة مقلق وخطير ويعني بالضرورة وجود الملايين من المسلمين الجياع. بل إن تصنيف الجوع فيما تبقى من دول ما بين معتدل ومنخفض لا ينفي وجود الملايين من الجياع، وإنما يشير إلى أن عدد الجياع في هذه الحالة أقل مما هو عليه في الحالات الأخرى. ومن بين ما يلفت النظر في دليل الجوع العالمي بالنسبة للدول الإسلامية على الأقل، عدم توافق الدليل مع مستوى التنمية البشرية في حالة بعض الدول. ويتبين هذا من البيانات التي تشير إلى أن دليل الجوع المنخفض مسجل في المستويات التنموية البشرية الثلاثة الأعلى، المرتفعة جدًا، والمرتفعة، والمتوسطة، فإذا كان هذا مفسرًا وليس مسوغًا في المستويين الثاني والثالث، في الأقل، فإنه يصعب قبول وجوده في مستوى التنمية المرتفعة جدًا لأسباب نظنها واضحة. وعليه يمكن القول في هذا المقام أن استخدام أي من الأدلة السابقة يجب أن لا يخرج عن النظر إليه كمؤشر للواقع المعيش ليس إلاَّ، إذ يصعب القول بأن أي من تلك الأدلة يُعد تمثيلاً حقيقيًا للواقع المعني، لعدم قدرتنا على معرفة صحة البيانات المستخدمة لحساب المؤشرات الداخلة في حساب كل دليل لأسباب عديدة لا داعي للخوض فيها.

وبالنسبة للفقر ما بين الريف والحضر في الدول الإسلامية، فإن البيانات المسجلة للفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٢ (أنظر الجدول رقم ٣) تبين أن أعلى نسبة للسكان تحت خط الفقر الوطني المسجلة في الأرياف في الدول الإسلامية كانت في سيراليون حيث بلغت (٧٨,٧٪)، وأن أعلى نسبة للسكان تحت خط الفقر الوطني المسجلة في المناطق الحضرية كانت في أذربيجان إذ بلغت (٥٥,٧٪)، وأن معدل نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني في الأرياف في جميع الدول الإسلامية يبلغ (٤٥,٧٧٪)، وأن المعدل ذاته بالنسبة للسكان في المناطق الحضرية يبلغ (٢٥,٧٢٪). وتبين الأرقام وبوضوح أن الفقر في أرياف الدول الإسلامية هو الأعلى

بالمعدل وهو أيضًا الأعلى على مستوى الدولة الواحدة في جميع الدول الإسلامية باستثناء أذربيجان.

٤. أهمية الدخل لتحقيق التنمية البشرية وتحسينها

بعيدًا عن الجدل حول مفاهيم التنمية والجوع والفقر، وبإلقاء نظرة سريعة على جميع العناصر الداخلة في قياس كل من دليل التنمية البشرية ودليل الفقر المتعدد الأبعاد ودليل الجوع تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن جميعها يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدخل النقدي[٢]. ومعلوم إن دليل التنمية البشرية يُعد دليلاً مركبًا معنيًا بقياس معدل الإنجازات في ما يُسمى بالأبعاد التنموية الأساسية الخاضعة للقياس وهي: "العمر المتوقع، والتعليم (مؤشران)، والدخل النقدي"، (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤: ١٥٤)، أو بعبارة أخرى، العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة، والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وأما دليل الفقر المتعدد الأبعاد فإنه يتضمن بدوره ثلاثة عناصر هي: الصحة (معدل وفيات الأطفال والتغذية)، والتعليم (سنوات الدراسة ومعدل دوام الطفل)، والمستوى المعيشي (توفر الماء والكهرباء والصرف الصحي، وصلاحية الأرضية، ونوع المحروقات، وملكية بعض الأصول المنزلية) (Alkire and Santos, 2010: 7). وأما دليل الجوع العالمي فإنه يتكون من ثلاثة مؤشرات مرجحة بالتساوي لتشكل هذه مجتمعة هذا الدليل هي: نقص التغذية، ونقص وزن الأطفال، ومعدل وفيات الأطفال (Global Hunger Index, 2014: 7). وأيًا ما كان المفهوم الذي يمكن أن يتبناه أي مِنّا للتعبير عن الفقر وحدته والجوع وشدته، فإن العناصر التنموية المستخلصة من كل من دليل التنمية البشرية، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد، ودليل الجوع ترتبط ارتباطًا وثيقًا ومباشرًا بلا جدال بتوافر الدخل النقدي من عدمه، وبمدى عدالة توزيع ما هو متوافر منه من عدمها[٣].

وعليه يمكن القول إن كل ما يشار إليه من تعطِيل للمسار الطبيعي للنمو في الطفولة المبكرة يرتبط أساسًا وبالضرورة بالدخل النقدي. وإذا كان هذا ليس صحيحًا فكيف نفهم ما تشير إليه المصادر في هذا الخصوص في حالة الدول المسماة بالنامية، حيث يعيش (٩٢٪) من الأطفال على مقولة "إن أكثر من طفل من أصل خمسة أطفال يعيش في فقر" الدخل النقدي المطلق مع التعرَّض إلى سوء التغذية، وإن (٧٪) من هؤلاء الأطفال لن يعيش إلى ما بعد سن الخامسة، وإن (٦٩٪) منهم سيبقى بلا تعليم في الطفولة المبكرة، وإن (١٧٪) لن يحصل على التعليم في المرحلة الابتدائية، ويعيش (٢٥٪) منهم في حالة فقر، وإن حوالى ١٥٦ مليون طفل يصاب بالتقزم

(٢) يدور الحديث عن الدخل النقدي كونه العنصر المستخدم في حساب دليل التنمية البشرية.

(٣) إن المتمعن في العناصر المشكلة للأدلة المذكورة يلاحظ أن هناك تداخلاً كبيراً بينها، وأنه يمكن اختصارها إلى أربعة عناصر رئيسة، أو ما يمكن تسميته بالعناصر التنموية: الصحة (نقص التغذية، ونقص وزن الأطفال، ومعدل وفيات الأطفال، والعمر المتوقع عند الولادة)، والتعليم (متوسط سنوات الدراسة، والعدد المتوقع لسنوات الدراسة)، والمستوى المعيشي (توفر الماء والكهرباء والصرف الصحي، وصلاحية الأرضية، ونوع المحروقات، وملكية بعض الأصول المنزلية)، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

نتيجة لنقص التغذية والالتهابات، ويسهم سوء التغذية في (٣٥٪) من الوفيات التي تحصل بسبب الحصبة والملاريا والتهاب الرئة والإسهال. ويعظُم تأثير هذه الأمراض في حالات الحرمان في الطفولة المبكرة فضلاً عن تأثر الطفل بالوضع المعيشي والتحصيل العلمي للأم (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤: ٥٧)! ومعلومًا أيضًا إن ظروف الفقراء تزداد سوءًا في ظل الأزمات المالية المتكررة، أي في ظل انخفاض الدخل النقدي والقدرة الشرائية في آن واحد؛ إذ يشير تقرير التنمية إلى أنه "وفي ظل الحماية الاجتماعية المحدودة، يمكن أن تؤدي الأزمات الماليّة بسرعة إلى أزمات اجتماعيّة حادة. فمعدّل الفقر في إندونيسيا ارتفع من ١١ في المائة إلى ٣٧ في المائة خلال الأزمة الماليّة الآسيويّة في نهاية تسعينيات القرن الماضي. كما أنّ الأزمة الماليّة التي ضربت العالم في الفترة ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ أدّت إلى ارتفاع عدد العاملين الفقراء." (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤: ١٩).

جدول (٢) خلاصة دليل الجوع العالمي لعام ٢٠١٤ بالنسبة للدول الإسلامية[٤]

المستوى	مؤشر الجوع	عدد الدول
منخفض	≤ ٤,٩	١٦
معتدل	٥,٠ – ٩,٩	٥
خطير	١٠,٠ – ١٩,٩	١٩
مقلق	٢٠,٠ – ٢٩,٩	٧
مقلق للغاية	≤ ٣٠	-
لا ينطبق	معلومات غير متوافرة	٩

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على دليل الجوع العالمي ٢٠١٤.

(٤) تصنف مستويات الجوع كما يلي: (≤ ٤,٩) مستوى منخفض، (٥,٠–٩,٩) مستوى معتدل، (١٠,٠–١٩,٩) مستوى خطير، (٢٠,٠–٢٩,٩) مستوى مقلق، (≤ ٣٠) مستوى مقلق للغاية.

جدول (٣) نسبة السكان دون خط الفقر الوطني للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢
ودليل الجوع للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣.

الدولة	الفقر في الريف	الفقر في الحضر	الدين الخارجي	دليل الجوع	الدولة	الفقر في الريف	الفقر في الحضر	الدين الخارجي	دليل الجوع
أفغانستان	٣٧,٥	٢٩,٠	٢,٧	–	ماليزيا	٨,٤	١,٧	١٠٤,٠	٥,٤
ألبانيا	١٤,٦	١٠,١	٦,٩	٥,٣	المالديف	–	–	١,٠	–
الجزائر	–	–	٥,٦	< ٥	مالي	٥٠,٦	١٨,٩	٣,١	١٣,٠
أذربيجان	٤٢,٥	٥٥,٧	٩,٧	< ٥	موريتانيا	٥٩,٤	٢٠,٨	٣,٣	١١,٩
البحرين	–	–	–	–	المغرب	١٤,٥	٤,٨	٣٣,٨	< ٥
بنغلاديش	٣٥,٢	٢١,٣	٢٦,١	١٩,١	موزمبيق	٥٦,٩	٤٩,٦	٤,٨	٢٠,٥
بنين	٣٨,٤	٢٩,٨	٢,١	١١,٢	النيجر	٦٣,٩	٣٦,٧	٢,٣	٢١,١
بروناي	–	–	–	–	نيجيريا	٥٢,٨	٣٤,١	١٠,١	١٤,٧
بوركينا فاسو	٥٢,٢	٢٥,٢	٢,٥	١٩,٩	عمان	–	–	–	–
الكاميرون	٥٥,٠	١٢,٢	٣,٧	١٢,٦	الباكستان	٢٧,٠	١٣,١	٦١,٩	١٩,١
تشاد	٥٨,٤	٢٤,٤	١,٨	٢٤,٩	فلسطين	–	–	–	–
جزر القمر	٤٨,٧	٣٤,٥	٠,٣	٢٩,٥	قطر	–	–	–	–
ساحل العاج	٥٤,٢	٢٩,٤	٩,٩	١٥,٧	السعودية	–	–	–	< ٥
جيبوتي	–	–	٠,٨	١٩,٥	السنغال	٥٨,٨	٣٣,٦	٤,٩	١٤,٤
مصر	٢٨,٩	١١,٠	٤٠,٠	< ٥	سيراليون	٧٨,٧	٤٦,٩	١,١	٢٢,٥
الغابون	٤٤,٦	٢٩,٨	٢,٩	٦,١	الصومال	–	–	٣,١	–
غامبيا	٧٣,٩	٣٢,٧	٠,٥	١٣,٦	السودان	٥٧,٦	٢٦,٥	٢١,٨	٢٦,٠
غينيا	٦٣,٠	٣٠,٥	١,١	١٤,٣	سورينام	–	–	–	٦,٠
غينيا بيساو	٧٥,٦	٥١,٠	٠,٣	١٣,٧	سوريا	–	–	٤,٧	٥,٩
إندونيسيا	١٦,٦	٩,٩	٢٥٤,٩	١٠,٣	طاجكستان	٥٥,٠	٤٩,٤	٣,٦	١٦,٤
إيران	–	–	١١,٥	< ٥	توغو	٧٥,١	٣٧,٢	٠,٨	١٣,٩
العراق	٣٩,٣	١٦,١	–	١٢,٧	تونس	–	–	٢٥,٥	< ٥
الأردن	١٩,٠	١٢,٠	١٨,٦	< ٥	تركيا	٣٨,٧	٨,٩	٣٣٧,٥	< ٥
كازاخستان	–	–	١٣٧,٠	< ٥	تركمانستان	–	–	٠,٥	< ٥
الكويت	–	–	–	< ٥	الإمارات	–	–	–	–
قيرغيزستان	٣٩,٥	٢٣,٦	٦,٠	< ٥	أوغندا	٢٧,٢	٩,١	٣,٨	١٧,٠
لبنان	–	–	٢٨,٩	< ٥	أوزبكستان	–	–	٨,٩	< ٥
ليبيا	–	–	–	< ٥	اليمن	٤٠,١	٢٠,٧	٧,٦	٢٣,٤

المصدر: IDB, Statistical Monograph, 2014:34. ، الدين الخارجي (٢٠١٢) بمليار دولار أمريكي.

من ناحية أخرى، إنه لا يعول كثيرًا على المجتمع الدولي لتقديم المساعدات، لأن الفقر قضية كبيرة على المستوى العالمي تفوق النوايا الطيبة في محاربته، على افتراض وجود تلك النوايا مؤسسيًا، ويتطلب الأمر الكثير من الجهود الصادقة والتمويل آخذًا في الاعتبار أن "عدد المعرضين للفقر المتعدد الأبعاد [يبلغ] حوالى ٢,٢ مليار شخص، منهم ١,٥ مليار يعيشون فعلاً في حالة فقر متعدّد الأبعاد [...] وإذا ما رُفع خطّ فقر الدخل إلى ٢,٥٠ دولار أمريكي [للفرد في اليوم]، يرتفع المعدّل العالمي لفقر الدخل إلى حوالى (٥٠٪)، أي ما يعادل ٢,٧ مليار شخص." (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤: ١٩). ومن المعلوم أن الأمم المتحدة كانت قد وضعت في بداية الألفية رؤية عامة لمحاربة الأبعاد المتعددة للفقر تنتهي في عام ٢٠١٥، وقد تُرجمت تلك الرؤية إلى ثمانية أهداف إنمائية في مقدمتها القضاء على الفقر المدقع والجوع (للمزيد أنظر UNDP, 2003). لكن، ومع انتهاء حقبة الأهداف الإنمائية عام ٢٠١٥ تشير التقارير إلى تحقق قدر من الانخفاض الملموس في معدلات الفقر المدقع عالميًا، ومع هذا ما يزال هناك ٨٣٦ مليون إنسان على وجه البسيطة ممن يعيشون في فقر مدقع (الأمم المتحد، ٢٠١٥)، ومن بينهم ٣٢٢ مليون مسلم يشكلون ما نسبته (٣٨,٥٪) من الفقراء فقرًا مدقعًا. الجدير بالذكر أن هذا الرقم مرشح وللأسف للارتفاع نتيجة للتقلبات الاجتماعية التي يشهدها عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي (موقع وكالة الأنباء الإسلامية العالمية).

من ناحية أخرى، لا يبدو أن الدول الإسلامية قادرة في ظل المعطيات الاقتصادية على القيام وبشكل ملموس بأكثر مما تقوم به في مجال تحقيق التنمية البشرية وتحسينها، ومحاربة كل من الجوع والفقر، خاصة وأن الغالبية العظمى من هذه الدول، إن لم يكن جميعها، قد أخذت منذ زمن بما يُسمى بالمنطق المحبوك الذي يقوم عليه توافق آراء واشنطن وسياساته السوقية الحرة رغم سقوطه نظريًا وعمليًا (مؤتمر العمل الدولي، ٢٠١١: ١). ومن المعلوم أن تلك السياسات قد بالغت كثيرًا في قدرة السوق على تحقيق المرجو منها، وبخست في الوقت نفسه من "دور الدولة والسياسات واللوائح العامة وقللت من شأن احترام البيئة، وكرامة العمل، والخدمة الاجتماعية، ووظيفة الرعاية في المجتمع. وتمثل المنطق السياسي السائد في تحرير القطاع الخاص من أجل زيادة كبيرة في الاستثمارات وخلق الوظائف" (مؤتمر العمل الدولي، ٢٠١١: ٣)، دون نجاح يذكر.

فضلاً على ما سبق، فإن المعلومات المتاحة عن الوضع المالي للدول الإسلامية لعام ٢٠١٢، تشير إلى أن المالية العامة للغالبية العظمى منها تعاني من عجوزات مزمنة، وتعاني الغالبية العظمى من تلك الدول أيضًا،– سواءً ذات المستويات المنخفضة في التنمية البشرية ومعدلات الفقر المرتفعة أوالأخرى،– من مديونية خارجية مرتفعة جدًا وما يترتب عنها. وتشير التقارير إلى أن إجمالي مديونية الدول التي تتجاوز مديونيتها حاجز المائة مليار دولار (تركيا ٣٣٧,٥، وإندونيسيا ٢٥٤,٩، وكازاخستان ١٣٧، وماليزيا ١٠٤) يمثل رقمًا كبيرًا بكل

المقاييس، بالنسبة لهذه الدول وغيرها، إذ يبلغ المجموع ٨٣٣,٤ مليار دولار أمريكي. من جانب أخر، فإن حجم المديونية لعام ٢٠١٢ التي تواجهها الدول ذات المستويات المنخفضة في التنمية البشرية ليس بالرقم القليل أيضًا إذ يبلغ ١٩٠ مليار دولار أمريكي تقريبًا (انظر IDB, Statistical Monograph, 2014:34). الجدير بالذكر أن هذه هي الدول ذاتها التي تعاني شعوبها من الجوع أكثر من غيرها إذ يبلغ معدل دليل الجوع في هذه الحالة ١٧,٨٤ أي حالة جوع خطيرة وفقًا للتصنيف العالمي.

يتبين مما سبق أن الأجيال القادمة سواءً على المستوى العالمي أو الإسلامي ستكون ضعيفة وهزيلة وعاجزة عن العطاء وتوفير ما يمكنها من العيش، وما يجب توفيره للأجيال التالية، مما يعني بالضرورة أن الأجيال جميعها ستكون وللأسف في تدهور مستمر جيلاً بعد جيل. ولا يخفى على أحد ما سيترتب عن ذلك إنسانيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وما ينجم عنه أيضًا من المزيد من الجهل والجوع والمرض، فضلاً عن السلوكيات العدوانية الناقمة على المجتمع بكل مؤسساته وما ينبثق عنها من سياسات. وهذا كله وبلا جدال مرتبط ارتباطًا عضويًا بتوافر الدخل وعدالة توزيعه.

٥. دور الزكاة في تحقيق التنمية البشرية من خلال القضاء على الجوع والفقر

بداية، لا بد من القول، – دون التوسع في ذلك لضيق المقام،– إلى أن الزكاة كعبادة ونظام مالي في الوقت نفسه كانت على الدوام محط اهتمام العديد من الاقتصاديين المسلمين، وهم محقون في ذلك، إذ تناولوا الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به الزكاة في المجتمع المسلم، سواءً كآلية لإعادة توزيع الدخل، أو كآلية تمويلية، في محاربتها للفقر بكل مستوياته (مثلاً: القرضاوي، ١٩٨٠م؛ العوران، ١٩٩٩؛ حجازي، ٢٠٠٤؛ Shirazi, 2006؛ Siddiqui, 2009؛ Oran, 2009؛ Adebayo, 2011؛ Korayem,2014).

من ناحية أخرى، إن مجرد وجود الجوع والفقر في الدول الإسلامية، كما ورد ذكره، وما ينجم عنهما من انعكاسات سلبية على الأبعاد الاجتماعية، الإنسانية والغذائية والصحية والاقتصادية والتعليمية، دليل كافٍ بحد ذاته على عدم تحقق العدالة والتنمية البشرية على المستوى المنشود. ولقد تبين عند الحديث عن العناصر التنموية أن تحقيق التنمية البشرية أو رفع مستواها يرتبط بشكل مباشر بمحاربة الجوع والفقر، إن لم يكن القضاء عليهما، وإن التعامل مع هاتين الآفتين يرتبط بدوره ارتباطًا مباشرًا بتوافر الدخل النقدي وعدالة توزيعه. بناءً عليه، فإنه يمكن القول، دون إشغال أنفسنا كثيرًا في الخلافات المفاهيمية، بأن الحديث عن التنمية البشرية يجب أن يبدأ بالحديث عن توفير الدخل النقدي وعدالة توزيعه (Oran, 2009). إن مجرد نظرة سريعة على جميع العناصر التنموية سابقة الذكر تبين مدى ارتباط كل واحد منها بالدخل النقدي، مما يعني، عمليًا، أن القضية قيد البحث تكمن في إيجاد السبل من أجل توفير الدخل المناسب الذي يُمكِّن الفقير من التعامل مع كل العناصر التنموية بشكل إيجابي وملموس.

ومن المعلوم أن الدخل النقدي مصدره العمل، مما يعني أن الحاجة تدعو إلى توفير فرص العمل، إذ يبقى "العمل من المصادر الأساسية لأمن الإنسان. فالعمل يؤمن سبل العيش ويحافظ عليها، والأهم من ذلك أن درء المخاطر يتطلب الحصول على العمل اللائق والحماية الاجتماعيّة المطلوبة. وقد اجتمعت عدة عوامل لتجعل الحصول على العمل اللائق هدفًا صعب المنال في ظلّ البيئة السائدة. ومن هذه العوامل العولمة، التي تزيد من الضغوط على العهد الاجتماعي، وتخفّف من "عناصر امتصاص الصدمات" التي يتضمنها. ومن هذه العوامل أيضًا الإيمان المطلق بقدرة الأسواق على تصحيح ذاتها تلقائيا، لا سيما أسواق العمل المرنة، وسياسات الاقتصاد الكلي التي تركز على تثبيت الأسعار بدلاً من التشغيل الكامل." (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤: ٢٠). ولكن، كيف يمكن تحقيق المزيد من فرص العمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الفقراء مع ضعف القدرة الوطنية على زيادة الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وصعوبة الحصول على الاستثمارات الخارجية الأجنبية التي يروج لها باستمرار على افتراض جدواها الاقتصادية والاجتماعية، في ظل العولمة والأمولة (Financialization) الرأسماليتين. وتشير التقارير إلى أن التمويل، الذي أصبح الدافع الرئيس للاقتصاد هو المستفيد الأكبر والواضح من التوجه الرأسمالي الراهن؛ إذ ارتفعت حصة أرباح العمليات التمويلية وليس الإنتاج الحقيقي، من (٢٥٪) في الثمانينيات من القرن الماضي إلى (٤٢٪) في عام ٢٠٠٧ في البلدان المتقدمة (مؤتمر العمل الدولي، ٢٠١١:١٤).

ومما لا شك فيه هو "(إن) لقيود الميزانية أثرًا على برامج التنمية والخدمات الاجتماعية. وفيما تناضل دول المنظمة – منظمة التعاون الإسلامي– لمواجهة الضغوط التي تمارسها العولمة الاقتصادية على نظم اقتصادية محلية غالبًا ما تعتريها الهشاشة، فإنها تواجه أيضًا التحديات التي تفرضها العولمة على القيم التي أسست عليها المجتمعات الإسلامية" (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٠٥: ٣). ولمواجهة تلك القيود والتحديات فإنه على المجتمعات الإسلامية أن تستغل بكفاءة كل ما هو متاح لديها من موارد نقدية وغيرها، ومنها بالضرورة أموال الزكاة. وفي هذا الخصوص يقول القرضاوي: "تستطيع مؤسسة الزكاة – إذا كثرت مواردها واتسعت حصيلتها – أن تنشئ من أموالها مصانع أو تحيي أو تشتري أراضي للزراعة، أو تبني عقارات للاستغلال، أو تنشئ مؤسسات تجارية أو نحو ذلك من المشروعات الإنتاجية أو الاستغلالية، وتملكها للفقراء كلها أو بعضها، لتدر عليهم دخلاً دوريًا يقوم بكفايتهم كاملة، ولا تجعل لهم الحق في بيعها أو نقل ملكيتها، لتظل شبه موقوفة عليهم" (القرضاوي، ١٩٨٠م:٢٤٨).

٦. رؤية مرحلية للعمل

إن التعامل إيجابيًا مع العناصر التنموية المذكورة آنفًا على مستوى المجتمع بأكمله؛ يمثل قضية كبيرة وتتطلب الكثير من الموارد غير المتاحة أصلاً، والتي يحدونا الأمل في الحصول على بعض منها عن طريق الزكاة. وفي ظل هذه الظروف لا بد من العمل وفق رؤية طويلة الأجل تنفذ على مراحل قصيرة الأجل. وتقتضي هذه الرؤية الهادفة تحقيق التنمية البشرية والعمل قطاعيًا على النحو الآتي:

أولاً: استهداف مجموعة الفقراء والمساكين (الفقراء لاحقًا) من بين جميع مصارف الزكاة.

ثانيًا: استهداف مجموعة فرعية من بين مجموعة الفقراء.

ثالثًا: توجيه جميع الجهود لصالح هذه المجموعة الفرعية من الفقراء، بمعنى توظيف كامل حصيلة الزكاة المتاحة في مشروع استثماري يقوم به ولي الأمر نيابة عن الفقراء، الذين هم المالكين الشرعيين للمشروع، على أن تتم دراسته بعناية، وأن يتصف بالأهمية الاجتماعية والاقتصادية للمجموعة المستهدفة والاقتصاد الوطني في آن معًا(٥).

رابعًا: توزيع نسبة ما من عوائد المشروع على المجموعة المستهدفة من الفقراء، فيما تستخدم النسبة المتبقية من العوائد للحفاظ على استمرارية ونمو المشروع.

خامسًا: بعد تحسن مستوى التنمية البشرية للمجموعة المستهدفة بشكل ملموس مع ضمان إمكانية استمرار هذا التحسن، يتم التحول إلى استهداف مجموعة فرعية أخرى من الفقراء، وهكذا.

سادسًا: نتيجة لعدد من العوامل يأتي ذكرها، يفضل اختيار الفقراء في الأرياف كمجموعة مستهدفة، إذ إن الفقر ما زال وبشكل كاسح ظاهرة ريفية (منظمة الأغذية والزراعة الدولية، ٢٠١٢).

ويمكن القول إن التوجه المقترح مناسب للمدى القصير وقادر على خدمة المجموعة المستهدفة من الفقراء كهدف مباشر، والإسهام إيجابيًا في الوقت نفسه بالنمو والتنمية على مستوى المجتمع ككل كهدف غير مباشر. من ناحية أخرى، حسبنا أن نشير هنا إلى أن الريف يعاني أكثر من غيره إذ "يعيش ثلاثة أرباع فقراء العالم في المناطق الريفيّة، حيث ينتشر الفقر بين

---

(٥) غني عن القول إن موضوع مدى شرعية استثمار أموال الزكاة نيابة عن المستحقين من عدمها تم تناوله من قبل عدد لا بأس به من الفقهاء والمختصين. وباختصار شديد، يتبين من الموقف العام أن القضية برمتها اجتهادية إذ ليست هناك كما يبدو نصوصاً قطعية يمكن الاستناد إليها لحسم الأمر باتجاه أو أخر. وكأي قضية اجتهادية هناك من يقبل بالاجتهاد وهناك من يعارضه ولكل حجته وأجره. الجدير بالذكر أن المؤيدين، وهو رأي الجمهور الذي ترجحه الدراسة، يضعون شروطاً بعينها لضمان تحقق شرعية هذا النشاط، لهذا فإن الدراسة من منطلق التأكيد على ضرورة الالتزام بتلك الشروط لا تتناول ما يؤدي إلى خلاف ذلك، وإن وقع فيكون ذلك من باب سوء التقدير. وللمزيد حول الآراء والحجج المقدمة من قبل الأطراف يرجى العودة إلى (القرضاوي، ١٩٨٠م) والدراسة التي قام بها الدّالي (د.ت.) التي طرح فيها آراء الطرفين وحجج كل منهم والرد عليها ضمن دراسة قام بها لموضوع مماثل عنوانه: تمويل المساكن من أموال الزكاة.

العاملين في الزراعة بأعلى المعدّلات، بسبب دوّامة انخفاض الإنتاجيّة، والبطالة الموسميّة، وتدني الأجور" (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤: ١٩). ومعلوم إن الواقع المعيش الصعب في الريف يطرد أبناءه باستمرار ويدفع بهم نحو المدن طلبًا للرزق مما يترتب عليه الكثير من السلبيات للريف والمدن على حدٍ سواء، إذ إن "الهجرة من الريف إلى الحضر تتسبب في نمو الأحياء الفقيرة والعشوائيات، وتفكك الأسر يجبر أعدادًا متزايدة من الأطفال على إعالة أنفسهم" (اليونيسف، ٢٠٠٥: ٢). وأما بخصوص الدول الإسلامية مجتمعة فقد سبق الذكر إلى أن الفقر في الريف بلغ مستوى مرتفعًا جدًا إذ إن (٤٥,٧٧٪) من السكان بالمعدل يقع دون خط الفقر الوطني (انظر جدول ٣).

لا شك أن استهداف مجموعة فرعية من الفقراء يأتي على حساب باقي الفقراء، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله. ويبدو أن التعامل الحالي مع الفقراء لا يخرج كثيرًا عمّا هو مقترح، إذ تتم مساعدة البعض وليس الكل، مع فارق بسيط لصالح ما هو مقترح إذ يأتي هذا ضمن توجه طويل الأجل يستهدف جميع الفقراء وإن كان على مراحل، وهذا أمر مقبول في اعتقادنا لأن البديل هو التعايش مع الفقر لا استئصاله. وبما أنه سيتم التعامل مع حصيلة الزكاة كما لو كانت صندوقًا للتمويل، فإنه سيعول كثيرًا على حسن إدارة هذا الصندوق لاستثمار موارده المحدودة بالإنابة عن الفقراء.

٧. المشروع المقترح: تنمية الثروة الحيوانية

من المعلوم أن الاقتصاد الريفي يتشكل أساسًا من كل من الإنتاج الزراعي والحيواني وهما عنصران مكملان لبعضهما البعض. وللتخفيف من حدة الجوع والفقر، بل والقضاء عليهما، لا بد من تحفيز النشاط الاقتصادي في الريف الموجه لمساعدة الفقراء. أما من حيث إسهام الزراعة في الحد من الفقر فيبدو أنه محدود لأن هذا الإسهام يرتبط أساسًا ليس في نوع الاقتصاد، الذي يرتبط به القطاع الزراعي فحسب، بل وفي هيكل هذا الاقتصاد وتحديدًا توزيع الأراضي (منظمة الأغذية والزراعة الدولية، ٢٠١٢). وحتى لو توفرت العدالة في توزيع الأراضي، فإن صغار المالكين الذي يشكلون عالميًا العمود الفقري للاقتصاد الريفي، يواجهون معوقات أخرى كثيرة مثل عدم توفر البنية التحتية الريفية المناسبة، وعدم القدرة على الحصول على التمويل، وعدم القدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية في عمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق؛ خاصة مع وجود منافسة قوية من الشركات العاملة في هذا القطاع، مما يقلل من إسهام النمو في الزراعة في الحد من الفقر. "ولكن لما كان الفقر لازال يشكل على نحو كاسح ظاهرة ريفية فإن النمو الزراعي، فضلاً عن النمو في الاقتصاد الريفي غير الحقلي، له آثار قوية على الحد من الفقر." (منظمة الأغذية والزراعة الدولية، ٢٠١٢: ٣١). ومع هذا، تؤكد منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) أنه "على الرغم من أهمية الزراعة، فإنها لن تكون مخرجًا من الفقر بالنسبة إلى جميع الريفيين." (منظمة الأغذية والزراعة الدولية، ٢٠١٢: ٣٧).

ومع أن أصابع الاتهام توجه أحيانًا، بقصد أو بغير قصد إلى الثروة الحيوانية لتسببها في وقوع بعض السلبيات الصحية والبيئية، بل وتُتهم أحيانًا بعدم جدواها الاقتصادية، إلا إن إيجابيات هذه الثروة تفوق كل ما يُدّعى من سلبيات، فضلاً عن عدم حسم الجدل الذي يحيط بمدى صحة تلك الاتهامات، والتفاوت في حدة تلك السلبيات ما بين الدول النامية والمتقدمة. ولا يسعنا هنا إلا أن نذكر أن للقطاع الصناعي من السلبيات في المجالات المذكورة ما يفوق بكثير ما يشاع بأن الثروة الحيوانية تتسبب فيها، ومع هذا فإن الدعوة إلى التوسع في القطاع الصناعي كانت ولا زالت ديدن الحكومات التي تحلم بتحقيق التنمية المستدامة. وأما على الجانب الاقتصادي فإن أهمية الاقتصاد الريفي للتنمية الاقتصادية تتعدى حدود إسهامه في نمو الدخل الوطني لأي دولة (Upton, 2004)، مع العلم إنه يشكل عنصرًا مهمًا للدخل الوطني في اقتصادات العديد من الدول المتقدمة قبل غيرها، والأمثلة على ذلك كثيرة. وإذا كانت مشاريع الثروة الحيوانية غير ذات جدوى اقتصادية وضارة صحيًا وبيئيًا كما يُدعى، فما الذي يدفع إذن الدول المتقدمة قبل غيرها من العمل على إنتاج هذا الحجم الهائل من المنتجات الحيوانية؟

وحسبنا أن نشير هنا تأكيدًا على أهمية الثروة الحيوانية إلى عدد من الأمور كما وردت على لسان جيمي سمث، المدير العام للمعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية، (٢٠١٣) وهي:

أولاً: إن المكاسب المتحققة من استهلاك اللحوم في الاقتصادات الفقيرة والناشئة تفوق تلك المتحققة في الاقتصادات المتقدمة.

ثانيًا: إن النظام المختلط من المحاصيل والثروة الحيوانية المكون غالبًا في الدول النامية من صغار المالكين هو المسؤول عن توفير النسبة الأكبر من المنتجات الحيوانية، بل إن الملايين من صغار المالكين في الدول النامية هم المسؤولون عن الكم الأكبر من الغذاء وليس المزارع الكبيرة.

ثالثًا: إن أربعة من السلع الخمس الأعلى قيمة عالميًا هي من منتجات الثروة الحيوانية، والسلع الخمس هي: الأرز، وحليب البقر، ولحوم الماشية، ولحوم الخنزير، ولحوم الدواجن.

ومما يجب أن لا يختلف بشأنه هو أن الثروة الحيوانية تسهم بقوة وبشكل مباشر في الغذاء البشري والأمن الغذائي عن طريق تحويل الغطاء النباتي من الأراضي غير الصالحة للزراعة، وبقايا المحاصيل، والمنتجات الثانوية الناجمة عن إنتاج الأغذية، والنفايات العضوية إلى غذاء للإنسان يتصف بالكثافة والجودة الغذائية المرتفعة. وتسهم الثروة الحيوانية أيضا بشكل غير مباشر في تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير السماد. وتعمل الثروة الحيوانية على تخفيف تأثير التقلبات في إنتاج المحاصيل على توافر الغذاء للاستهلاك البشري، وبالتالي استقرار الإمدادات الغذائية. ويجب أن لا ننسى الآثار الإيجابية

غير المباشرة التي تتولد عن الثروة الحيوانية بالنسبة إلى تحسين المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، فضلاً عن الآثار الإيجابية الأخرى التي تتحقق على مستوى الاقتصاد أيضًا (FAO, 2012:xiv). باختصار، يشكل الإنتاج الحيواني عنصرًا مهمًا جدًا للاقتصاد الزراعي في البلدان النامية إذ تتجاوز مساهمته في الإنتاج الغذائي المباشر لتشمل استخدامات متعددة الأغراض، مثل الجلود، والألياف، والأسمدة، والوقود، فضلاً عن تراكم رأس المال (Upton, 2004 ؛ Sansoucy, 1997).

وتبين جميع مراكز البحث العلمي المتخصصة في التربية الحيوانية وكما هو معلوم لدى غالبية المزارعين أن تربية المواشي تتمتع بميزات كثيرة، منها على سبيل المثال: تمكنها من العيش في ظروف جغرافية ومناخية قاسية نوعًا ما، وقدرتها على تحمل الجوع والعطش، وقلة الغذاء لفترات طويلة نسبيًا، وانخفاض تكلفة العلف إذ تتغذى على مخلفات المحاصيل، وانخفاض تكلفة إنشاء الحظائر، وارتفاع الكفاءة التناسلية وسرعة التكاثر مما يعني سرعة دوران رأس المال المستثمر، وتعدد المنتجات المباشرة مثل الحليب، واللحم، والدهن، والصوف أو الشعر؛ وغير المباشرة إذ يمكن استخدام الجلود، وأمعاء الحيوان، والقرون والأظافر والعظام في صناعات متعددة، وغير ذلك (عودة، ٢٠١٠م). ونظرًا لأهمية ما ذكر وعلاقته بالمساعدة في الحد من الجوع والفقر، فقد قامت منظمة الأغذية والزراعة الدولية في عام ٢٠٠١ بالدعوة إلى ما سُمي بـ "مبادرة السياسات المساندة للفقراء في مجال الثروة الحيوانية"، والتي تهدف إلى تشجيع صياغة وتنفيذ سياسات في مجال الثروة الحيوانية وتغيرات مؤسسية من أجل تخفيف حدة الفقر من خلال تنمية قطاع الثروة الحيوانية بصورة أكثر عدالة (FAO, 2012:xi).

وانطلاقًا مما سبق فإن المشروع المقترح يتلخص باختصار في توجيه حصيلة الزكاة لتنمية الثروة الحيوانية في الأرياف، وتحديدًا الأغنام والماعز، في الدول الإسلامية وفق برنامج مدروس ليوزع من نسلها لاحقًا على الفقراء. تجدر الإشارة إلى أن التوزيع يجب أن يأتي وفقًا لمعايير تتناسب مع أوضاع الفقراء لتصبح حصة كل فقير رأس ماله الذي يستوجب منه الحفاظ عليه، والعمل على تنميته لتشكل عوائده مصدرًا مقبولاً للغذاء والدخل في آن واحد. ولا بد من التأكيد على الحاجة لتقديم النصح والإرشاد الفني للفقير كي يتمكن من القيام بما ذكر. وَيُقترح أن ينطلق المشروع ابتداءً بمشروع نموذج كي يستفاد من التجربة لتجنب الأخطاء التي لا بد وأن يقع بعضها عند التطبيق كي يتم توظيف حصيلة الزكاة بكفاءة.

٨. لماذا الثروة الحيوانية في العالم الإسلامي؟

إن ما ورد عن أهمية الثروة الحيوانية كمصدر للغذاء والدخل بالنسبة للفقراء، بل والاقتصاد الوطني ككل يكفي بحد ذاته بلا خلاف لدعم المشروع المقترح، إلا أن هناك مسوغات أخرى خاصة بالدول الإسلامية تدعم أيضًا هذا التوجه منها:

أولاً: تشير الدراسات المستقبلية لسوق اللحوم عالميًا إلى أن حجم الإنتاج الإضافي المقدر الذي يجب بالضرورة إنتاجه لتلبية الزيادة في الطلب العالمي يبلغ

٢٠٠ مليون طن سنويًا في عام ٢٠٥٠م مقارنة مع حجم الإنتاج العالمي خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ (Bruinsma, 2009:2). ويأتي هذا ليس فقط تلبية للزيادة السكانية، وإنما للتحسن في مستويات الدخل النقدي أيضًا، إذ يتوقع أن يرتفع الطلب الفردي على اللحوم البقرية عالميًا بنسبة (٢٦٪)، وعلى لحوم الماشية بنسبة (٢٨٪). ويؤكد على هذا الدراسات المستقبلية لنمو نصيب الفرد عالميًا من المنتجات الحيوانية لعام ٢٠٣٠م التي تبين زيادة متوقعة ومتفاوتة للطلب على اللحوم وفقًا للدخل (شريحة الدخل المنخفض، والأدنى من الدخل المتوسط، والأعلى من الدخل المتوسط) تقع ما بين (١٧–٢٦٪) على اللحوم البقرية، و(١٩–٣٢٪) على لحوم الماشية (FAO, 2011)، وأن نصيب الفرد المتوقع من اللحوم سيرتفع من ٢٦ كغم في الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ إلى ٤٤ كغم عام ٢٠٥٠م (Bruinsma, 2009:5).

ثانيًا: إن النظرة المستقبلية لسوق اللحوم عالميًا تشير إلى أن أسعار اللحوم ستحافظ تقريبًا على مستوياتها المرتفعة في عام ٢٠١١، ويتوقع أن ترتفع الأسعار الاسمية للحوم الأبقار والأغنام في حدود (٢٠٪) تقريبًا عام ٢٠٢٠م نسبة إلى فترة القياس (٢٠٠٨-٢٠١١).

فضلاً عن ذلك، يتوقع أن تأتي الزيادة في الطلب على اللحوم، ومن ثمّ الزيادة في الاستيراد، من العديد من الدول وعلى رأسها الدول الآسيوية ومنها الدول الإسلامية، الأمر الذي سيدفع إلى زيادة الإنتاج لتلبية الزيادة المتوقعة في الاستهلاك عالميًا (OECD-FAO, 2011) (انظر الجدول رقم ٤). من ناحية أخرى، "تضغط الحاجة إلى زيادة إنتاج الثروة الحيوانية، نظرًا للطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية وللمساهمة المهمة للثروة الحيوانية في دخل ورفاهية فقراء الريف." (Upton, 2004:viii).

ثالثًا: إن المتمعن في إحصاءات عام ٢٠١٠م (الجدول رقم ٥) بخصوص إنتاج واستهلاك اللحوم بشكل عام، والحمراء بشكل خاص، في الدول الإسلامية، يجد أن إجمالي الإنتاج من اللحوم بلغ ٢٨,١٧٩ ألف طن أو ما نسبته (١٠,٤٧٪) من الإنتاج العالمي، وأن إنتاج لحوم الأغنام والماعز والأبقار بلغ ١٣,٦٨٠ ألف طن أو ما نسبته (١٦,٨٤٪) من الإنتاج العالمي، وأن إجمالي الواردات، والتي تفهم على أنها لغايات الاستهلاك، بلغت ٤,٣٦٧ ألف طن أو ما نسبته (١١,٧٣٪) من إجمالي الواردات العالمية، أو ما نسبته (١٥,٥٪) من إجمالي إنتاج الدول الإسلامية للحوم.

جدول (٤) الإنتاج والاستهلاك المتوقع للحوم الأبقار والأغنام عالميًا (ألف طن)

لحوم	إنتاج	استهلاك
الأبقار ٢٠١٥	٦٩٢٢٤	٦٨٥٥٠
الأبقار ٢٠٢٠	٧٤١٢٧	٧٣٥٨٩
الأغنام ٢٠١٥	١٤٢٢١	١٤١٥٥
الأغنام ٢٠٢٠	١٥٦٧٣	١٥٦٠٧

المصدر: OECD-FAO, 2011:146.

جدول (٥) إنتاج اللحوم والصادرات والواردات الكلية من اللحوم لعام ٢٠١٠م (ألف طن)[٦]

الدولة	أبقار وماشية*	الإنتاج الكلي	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الدولة	أبقار وماشية	الإنتاج الكلي	الصادرات الكلية	الواردات الكلية
أفغانستان	٢٨٣	٣١٩	٠	٤١	ماليزيا	٣١	١٦٧٠	٣٧	٢٢٣
ألبانيا	٦٢	٩٢	٠	٤٦	المالديف	٠	١	٠	١٠
الجزائر	٣٦٤	٦٥٦	٠	٤٧	مالي	٢٦٠	٣٤٧	٠	١
أذربيجان	١٨٨	٢٥٤	٢	٢٤	موريتانيا	٧٠	٩٩	٠	٧
البحرين	١٨	٢٤	٢	٦٣	المغرب	٣٥٤	١٠٣٩	١	١٠
بنغلاديش	٣٩٠	٦٠٩	٠	٠	موزمبيق	٤٣	١٦٥	٠	١٥
بنين	٣٧	٧٢	٥٥	١١٨	النيجر	٢٧٣	٣٤٤	٠	٠
بروناي	١	٢٠	٠	٧	نيجيريا	٧٦٠	١٤١٧	٠	٤٦
بوركينا فاسو	١٨٦	٢٦٤	٠	٠	عمان	٤٠	٥٣	١	١٠٠
الكاميرون	١٥٢	٣٢٤	٠	٢	الباكستان	١٩١٩	٢٦٥٤	٣٦	٤
تشاد	١٣٦	١٤٧	٠	٠	فلسطين	٢١	٧٠	٠	١٣
جزر القمر	١	٢	٠	١٤	قطر	١٢	٢١	٢	١٣١
ساحل العاج	٤٦	٢٥٥	٠	١٩	السعودية	١٣١	٧٥٠	٥٤	٨٩٨
جيبوتي	١١	١١	٠	٣	السنغال	٩٤	١٦٨	١	٩
مصر	٩٨٤	١٩٥٠	٣	٣٣٥	سيراليون	١٢	٣٨	١	٩
الغابون	٢	٣٦	٠	٧١	الصومال	١٤١	١٨٩	٠	٠
غامبيا	٦	٩	٠	٥	السودان**	١٧٣١	١٨٦٦	٢	٣
غينيا	٧١	٨٦	٠	٩	سورينام	٢	١٦	٠	٢٢
غينيا بيساو	٨	٢٤	٠	١	سوريا	٢٢٨	٤٢١	٩	٢٣
إندونيسيا	٥٨٦	٢٨٤٩	٦	١٢٠	طاجكستان	٦٨	٧٣	٠	٢٨
إيران	٤٥٦	٢١٣٦	٢٦	٢٨١	توغو	٢٠	٦٤	١	١١
العراق	١٠٧	١٦١	٠	٢٨٧	تونس	١١٥	٢٧٨	٣	٩
الأردن	٣٤	٢٢٢	٥٨	١٢٣	تركيا	٨٩٦	٢٣٥٦	١٥٢	٥٢
كازاخستان	٥٥٠	٩٣٥	٠	٢٠٨	تركمانستان	٢٨٧	٣٠٨	٠	٣
الكويت	٣٩	٨١	١	٢٠٢	الإمارات	٦٠	١٣١	٣٠	٣٩٨
قيرغيزستان	١٤٨	١٨٨	٠	١٠١	أوغندا	١٧١	٣٧٦	١	١
لبنان	٨١	٢١١	٨	٧١	أوزبكستان	٧٦٥	٨١٨	٠	٧
ليبيا	٥٢	١٨٧	٠	٢٤	اليمن	١٧٧	٣٢٣	٠	١١٢

المصدر: (FAO, 2013). * الأغنام والماعز. ** السودان قبل الانفصال.

(٦) بلغ حجم إنتاج الأغنام والأبقار عالمياً ٨١,٢٣٥ ألف طن، والإنتاج العالمي الكلي للحوم ٢٦٩,١٠٧ ألف طن عام ٢٠١٠م.

رابعًا: أخذًا في الاعتبار جميع ما ذكر، وخلافًا لما تحث عليه المؤسسات الدولية من سياسيات تدّعي أنها تنموية مثل سياسية تشجيع الصادرات لتسويق سياسة الانفتاح التجاري انسجامًا مع توافق واشنطن خدمة للدول المتقدمة، فإنه من الواضح من الإحصاءات السابقة أن سياسة إحلال الواردات هي السياسة التنموية التي يجب أن تتبع في سوق اللحوم، في الأقل، في الدول الإسلامية. إن إنتاج الدول الإسلامية يلبي (٨٤,٥٪) من حاجتها من اللحوم مما يعني أن هناك فرصةً كبيرةً جدًا تستوجب العمل على استغلالها من خلال زيادة هذه الدول لإنتاجها من اللحوم بما نسبته (١٥,٥٪) لتلبية حاجتها من السوق المحلية، وهذه النسبة تزيد (٣٣٪) عن مساهمة الدول الإسلامية في إجمالي الإنتاج العالمي من اللحوم البالغة (١٠,٤٧٪)!

وبما أن الإحصاءات المتاحة عن الدول الإسلامية لا تمكننا من تصنيف اللحوم المستوردة إلى أنواعها المتعددة، فإنه يصعب علينا أن نقدر القيمة النقدية لكل منها، ومن ثم القيمة الإجمالية للواردات. ومع هذا فإنه يمكن إعطاء فكرة جيدة عن كبر حجم تلك القيمة النقدية من خلال استخدام الإحصاءات المتوافرة عن الدول العربية في هذا الخصوص. وتشير التقارير إلى أن القيمة النقدية لواردات الدول العربية في عام ٢٠١٣ لكل من الأغنام والماعز والأبقار الحية بلغت اثنين مليار دولار أمريكي تقريبًا (١,٩٠٨ مليون دولار أمريكي)، واللحوم الحمراء بلغت ٥,٥ مليار دولار أمريكي تقريبًا (٤,٤٤٥,٣ مليون دولار أمريكي)، أي أن إجمالي قيمة الواردات من اللحوم الحمراء لذلك العام زادت بشكل ملموس عن الستة مليارات من الدولارات الأمريكية (٦،٣٥٣,٣ مليون دولار أمريكي) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٣، ص:٢٠)[٧].

ومما لا شك فيه هو أن إجمالي الإنفاق المتوقع على الواردات من اللحوم الحمراء وغيرها على مستوى الدول الإسلامية سيكون بالضرورة أكبر بكثير من إجمالي قيمة واردات الدول العربية من تلك اللحوم لأسباب عديدة ويكفي الإشارة فقط إلى التفاوت الكبير في عدد السكان. ولعل إجمالي الإنفاق يقع في اعتقادنا، تقديرًا لعدم توافر المعلومات، ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي! ويمكن القول أن حجم الواردات لا يعبر بالضرورة عن الحاجة الفعلية للاستهلاك والتي يتوقع أن تكون أكبر بكثير من حجم الواردات الفعلية وفقًا للأدلة المذكورة سابقًا. وعلينا أن لا ننسى أن الاستهلاك القائم للّحوم في الدول الإسلامية يعكس توافر الدخل النقدي وعدالة توزيعه وليس بالضرورة الحاجة الفعلية التي يتوقع أن تكون أكبر من ذلك بكثير، وأن حجم الواردات يعبر فقط عن المقدار الذي استطاعت تلك الدول استيراده وفقًا لظروفها الاقتصادية ولظروف السوق العالمية. ولهذا فإن عدم استيراد المزيد من اللحوم لا يعني بالضرورة عدم الحاجة، وإنما يعني عدم القدرة على استيراد المزيد وفقًا للظروف الاقتصادية الأمر الذي يعني بدوره عدم تلبية الحاجات الغذائية لنسبة ما من السكان، سواءً في الأرياف أو المدن كما تبين ذلك الإحصاءات المرفقة.

---

(٧) بلغ إجمالي قيمة واردات الدول العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية لعام ٢٠١٣ ما مقداره ١٨,٤ مليار دولار أمريكي أسهمت فيها واردات اللحوم الحمراء بـ (٢٤,١٪) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٣، ص:٢٠).

٩. الخاتمة

إن توظيف الفكر الاقتصادي الإسلامي للعمل وبفاعلية لتحسين مستوى التنمية البشرية في الدول الإسلامية ومحاربة الجوع والفقر بشكل ملموس، إن لم يكن القضاء عليهما، هو السبيل الوحيد المتاح لتحقيق ذلك الهدف. يأتي هذا أخذًا في الاعتبار ضعف قدرة حكومات الدول الإسلامية وسياساتها الاقتصادية الاجتماعية على اتخاذ إجراءات فاعلة لمعالجة القضايا المذكورة لأسباب عدة، ومنها فنيًا ضعف – إن لم يكن انعدام– التمويل في حالة العديد من تلك الدول. تؤكد الدراسة على أن الزكاة هي إحدى الآليات الإسلامية المهمة للتنمية البشرية، ولكن كي تكون كذلك لابد من العمل على تفعيلها مؤسسيًا لاستخراج الطاقة الكامنة التي تتمتع بها. والأصل في هذا الاتجاه هو العمل على إلزامية تحصيل الزكاة من قبل ولي الأمر كونها فريضة شرعية على كل مكلف بها ليصار إلى استثمار حصيلة أموالها في مشاريع تنموية. ومع هذا يبدو أن التعامل الأكثر شيوعًا حاليًا يكمن في سماح قوانين الدول بإنشاء مؤسسة للزكاة على مستوى الدولة الواحدة دون إلزام الأفراد بدفع زكواتهم؛ أي أن الأمر يسير بشكل طوعي، ومن ثم تقوم هذه المؤسسات الرسمية بالتصرف في أموال الزكاة المدفوعة كما تراه مناسبًا. وبما أن الظروف القائمة لا تدعو إلى الاعتقاد بإمكانية تطبيق إلزامية تحصيل الزكاة في الوقت الراهن، على الأقل، فإن الأمر يتطلب وجود مؤسسة خاصة للزكاة تُعد في نظر دافعي الزكاة ذات مصداقية ومؤهلة شرعيًا لتحصيل أموال الزكاة طوعيًا، وتتصف بالكفاءة وحسن الإدارة من أجل استثمار تلك الأموال نيابة عن الفقراء.

وبما أن قضية التنمية البشرية هي قضية جميع الدول الإسلامية فلعل السبيل الأفضل لبلوغ الهدف المنشود يأتي عن طريق إسناد هذا الدور إلى إحدى المؤسسات الرسمية القائمة والعاملة على مستوى الدول الإسلامية وتحديدًا البنك الإسلامي للتنمية لما يتمتع به من مكانة إسلاميًا وعالميًا، من خلال تكليف صندوق التضامن الإسلامي للتنمية الذي يوصف عادة بأنه ذراع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المعني بمكافحة الفقر في الدول الأعضاء في البنك. وفي مثل هذه الحالة فإن الحصول على حصيلة كافية تمكن من البدء في المشروع الاستثماري المقترح يتطلب بداية تبني المشروع المقترح أو غيره ومن ثم القيام بشرحه لعدد من كبار دافعي الزكاة للحصول على الحصيلة المناسبة للانطلاق وذلك لصعوبة تسويق الفكرة للعامة ابتداءً. ولا يبدو هذا صعب المنال خاصة أن هناك من يتحدث عن أرقام كبيرة تقدر – بغض النظر عن العملة،– بالمليارات من الزكاة الواجبة على بعض الشركات والبنوك في العالم العربي والإسلامي.

لا شك أن حسن النوايا وسلامة القصد لا تكفي إذ لا بد من تولد الثقة بين المؤسسة ودافعي الزكاة، وهذه ستتحقق بعون الله من خلال تحقيق نتائج إيجابية ملموسة نتيجة لتطبيق المشروع المقترح. لا شك أن هناك بعض الأسئلة التي يصعب الإجابة عنها مسبقًا مثل: هل تحصل الزكاة من دافعيها من جميع الدول ثم توجه الحصيلة لتمويل المشروع المقترح في دولة أو أكثر وفقًا للحاجة؟ أم، هل يتم التعامل مع كل دولة على حده؟ هذه الأسئلة وغيرها يمكن الإجابة عنها لاحقًا وفقًا لدرجة التجاوب التي يبديها دافعو الزكاة ورغباتهم.

من جانب أخر، وفضلاً عمّا ذكر من أسباب موجبة لتطبيق المشروع المقترح، يمكن القول إن تربية المواشي، ومن ثمّ توزيع بعضها عينيًا، على نحو مشروع يتفق عليه، على الفقراء، يُمكِّن الفقير من الحصول على مصدر دائم للغذاء ومصدر دوري للدخل في آن واحد خلال وقت قصير. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن إخراج الفقير من دائرة الفقر إلى دائرة الغنى محكوم بتحقق نصاب الزكاة بغض النظر عن أنواع الفقر المعتمدة وكيفية قياسها، مع أن تحقق النصاب قد لا يُعد دليلاً كافيًا على إشباع حاجات الفقير. من ناحية أخرى، ما يجب أن يلتفت إليه أصحاب القرار في هذا الشأن هو الحجم الهائل للفوائد الجانبية الإيجابية للمشروع، التي تفوق فوائد السياسات الصندوقية، إن وجدت، وتتمثل هذه في: تحقق قدر كبير من التحسن في المستوى الغذائي، ومن ثم الصحي، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الطلب على الرعاية الصحية، والإنفاق الحكومي المترتب عن ذلك، وخفض كلفة العلاج لمن يحتاجه؛ وانخفاض حجم الطلب على المعونات التي تقدمها الدولة؛ وانخفاض كلفة الفرصة الضائعة الناجمة حاليًا عن خسارة قدر كبير من القدرات والطاقات البشرية.

إن الجوع وسوء التغذية المسجل في الأرياف في الدول الإسلامية يؤدي إلى ضعف النمو والأمراض والجهل مما يؤدي بدوره إلى هدر الطاقات البشرية الهائلة لأولئك الذين يصنفون خطًا تحت مقولة "الأقل حظًا".

ولا يفوتني هنا القول: إن الله جل في علاه لا يوزع القدرات والطاقات البشرية ابتداءً بالمدن الكبرى وانتهاءً بالأرياف، وإن ما يجعل بعض الناس "أقل حظًا" إنما هي السياسات الحكومية الخاطئة والمنحازة التي تؤدي، بقصد أو بدونه، إلى جعل بعض الناس "أكثر حظًا" على حساب غيرهم في تعبير صارخ لانعدام العدالة.

ويأتي المشروع المقترح أيضًا من قناعتنا الراسخة بأن سياسة إحلال الواردات في كل المجالات وفي مجال الاقتصاد الريفي وتحديدًا الثروة الحيوانية، هي السياسة التنموية الأفضل التي على الدول الإسلامية أن تتبعها، خلافًا لما تنادي به المؤسسات الدولية المعروفة. ودون أدنى شك فإن الثروة الحيوانية الكبيرة التي ستتشكل لاحقًا، والميزة النسبية المترتبة عنها، والقدرة التنافسية المرتفعة التي يمكن تحقيقها، ستمكن الدول الإسلامية، ليس من القضاء على الجوع والفقر فحسب، بل والتحول من الاستيراد إلى التصدير. إن الخطة "التنموية" المعمول بها حاليًا والمتمثلة بتشجيع الصادرات تدفع لأسباب عديدة، نظنها معلومة، بتوجيه الاستثمار نحو القطاع الصناعي – الذي يتطلب بالضرورة الكثير من الاستثمار ليكون لديه قدر ما من القدرة التنافسية – بشكل أكبر بكثير مما يوجه نحو القطاع الزراعي وغيره الأمر الذي لا يخدم الجياع والفقراء ولا التنمية البشرية التي تزعم الحكومات المتعاقبة أنها تعمل من أجل تحقيقها.

المصادر

الأمم المتحدة (٢٠١٥). الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير عام ٢٠١٥ (موجز)، نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤). تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ – المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، نيويورك، إصدارات الأمم المتحدة.

حجازي، المرسي السيد (٢٠٠٤). الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي*، ١٧(٢): ٣-٣٦.

الدّالي، محمد بن موسى (د.ت.). تمويل المساكن من أموال الزكاة، الفعالية السابعة ضمن فعاليات موقع الفقه الإسلامي. iefpedia.com، تمت مراجعة الموقع ٢٠١٥/١٠/٢٠.

عودة، حياة كاظم (٢٠١٠م). اقتصاديات تربية الأغنام: دراسة ميدانية في محافظة بابل، *مجلة الفرات للعلوم الزراعية*، ٢(٢): ١٢٠-١٣٧.

العوران، أحمد فرّاس (١٩٩٩). الدور الاقتصادي التنموي للزكاة من خلال معالجتها لقضية الفقر، *مجلة دراسات، مجلد العلوم الإدارية*، ٢٦(١): ١-١٥. الجامعة الأردنية.

العوران، أحمد فرّاس (٢٠١٤). اقتصاد الأمن الاجتماعي: التحدي والاستجابة، الطبعة الأولى، المعهد العالمي لفكر الإسلامي، عمان، الأردن.

القرضاوي، يوسف (١٩٨٠م). دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، في "الاقتصاد الإسلامي"، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص: ٢٢٥-٢٧١.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – الفاو (٢٠١٢). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٢: إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، روما، إصدارات الأمم المتحدة.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (٢٠٠٥). الاستثمار في أطفال العالم الإسلامي، نيويورك، إصدارات الأمم المتحدة.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠١٣). أوضاع الأمن الغذائي العربي، إصدارات جامعة الدول العربية.

مؤتمر العمل الدولي – الدورة المائة (٢٠١١). حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية، تقرير المدير العام، التقرير الأول (ألف)، جنيف، مكتب العمل الدولي.

موقع وكالة الأنباء الإسلامية العالمية (إينا)، تقرير للوكالة عن الفقر المدقع في دول التعاون الإسلامي بتاريخ ٢٨ صفر ١٤٣٧ الموافق ٢٠١٥,١٢,١٠ تمت مراجعة الموقع الموافق ٢,٢٣، ٢٠١٦.

References

Adebayo, R. Ibrahim (2011). Zakat and Poverty Alleviation: A Lesson for the Fiscal Policy Makers in Nigeria, *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, 7(4): 25-42.

Al-Awran, Ahmad Firas *(1999). Al-Dawr al-Iqtisaadi al-Tanmawi li al-Zakat Min Khilaal Mu'alajatiha Liqadhiyat al-Faqr (The Economic and Developmental Role of Zakat through the Handling of the Issue of Poverty, Majallat Dirasat, Vol.26 (1): 1-15. University of Jordan.*

Al-Awran, Ahmad Firas *(2014), Iqtisad al-Amn al-Ijtima'i: al-Tahaddi wal Istijaabah (The Economics of the Social Security: The Challenge and the Response, First edition, the International Institute of Islamic Thought, Amman, Jordan.*

Al-Dali, M.M. (nd), *Tamweel al-Masaakin min Amwaal al-Zakat* (Home Financing from Zakat Funds), *iefpedia.com/, Visited on 20/10/2015*

Al-Qaradawi, Yusuf *(1980), Dawr al-Zakat fi 'Ilaj al-Mushkilah al-Iqtisadiyyah (The Role of Zakat in the Treatment of the Economic Problem), in Journal of Islamic Economics, the International Center for Research on Islamic Economics, King Abdul Aziz University, pp: 225-271.*

Arab Organization for Agricultural Development (2013). *Awda' al-Amn al-Ghida'i al-Arabi* (The Circumstances of Arab Food Security), Arab League Publication.

Awdah, Hayat al-Kadim (2010). *Iqisadiyat Tarbiyat al-Aghnaam: Diraassah Maydaaniyah fi Muhaafadhat Babel* (The Economics of Sheep Farming: a Field Study in the Province of Babylon, *the Euphrates Journal of Agricultural Science,* Vol.2, No.2, pp.120-137.

Bruinsma, Jelle (2009). The resource outlook to 2050: by how much do land, water and crop yields need to increase by 2050? Expert Meeting on How to Feed the World in 2050**,** *Food and Agriculture Organization of the United Nations Economic and Social Development Department*, Rome.

FAO (2012) *Haalat In'idam al-Amn Al-Ghida'i fi al-'Alam: Ishaam al-Nomuw al-Ziraa'i fi al-Hadd min al-Faqr wa al-Ju' wa Su' al-Taghdhiyah* (State of Food Insecurity in the World: the Contribution of Agricultural Growth to Reduce Poverty, Hunger and Malnutrition, Rome, the United Nations Publications.

Guermat, C., A.T. Al-Utaibi and **J. P. Tucker** (2003). *The Practice of Zakat: An Empirical Examination of Four Gulf Countries*. University of Exeter, Economics Department, Discussion Papers Series, Paper no. 03/02.

Hamid, Fauzia (2013). Resolving Controversy over Zakah: a Socio Religious Imperative. *Thoughts on Economics*, 23(2): 25-56.

Hijazi, Morsi al-Sayyid (2004), *Al-Zakat wa al-Tanmiyah fi al-Bee'ah al-Islamiyah* (Zakat and Development in the Islamic Environment), Journal of King Abdul Aziz University: Islamic Economics, Vol.17, No.2, pp.3-36.

International Food Policy Research Institute, Concern Worldwide and **Welthungerhilfe** (2014). *Global Hunger Index: the Challenge of Hidden Hunger*, Bonn / Washington, D.C. / Dublin.

International Labour Conference - Hundredth Session (2011). *Hiqbah Jadidah min al-'Adalah al-Ijtima'iyah* (A New Era of Social Justice) Director General's Report, Geneva, International Labour Office.

Islamic Development Bank- IDB (2014). *Key Socio-Economic Statistics on IDB Member Countries, Statistical Monograph no. 34,* Economic Research and Policy Department.

Islamic News Agency (INA) Website, *Taqrir an al-Faqr al-Mudqi' fi Duwal al-Ta'awun al-Islami* (Report on Extreme Poverty in the Countries of the Islamic Cooperation), 28 Safar 1437 (10/12/2015), Visited the site 2016.2.23.

Jimmy Smith (2013). Global health and sustainable food security: why the livestock sector of developing countries matter, keynote presentation of the :Global animal health conference, 'developing global animal health products to support food security and sustainability. (www.ilri.org), accessed on 28.02.2016.

Kahf, Monzer (1999). Zakah: Performance in Theory and Practice, paper presented at the "International Conference on Islamic Economics Towards the 21st Century", Kuala Lumpur.

Korayem, Karima and Neamat Mashhour (2014). Poverty in Secular and Islamic Economics; Conceptualization and Poverty Alleviation Policy, with Reference to Egypt, *Topics in Middle E astern and African Economies*, 16(1): 1-16.

OECD-FAO (2011). *Agricultural Outlook 2011-2020*. Chapter 7.

Oran, Ahmad F. (2009). "Zakah Funds and Wealth Creation". *Review of Islamic Economics*, 13(1): 143-153.

Sansoucy, R. (1997). Livestock - a driving force for food security and sustainable development, *World Animal Review-FAO,* 88(1).

Shirazi, Nasim Shah (2006). Providing For the Resource Shortfall for Poverty Elimination through the Institution of *Zakat* in Low Income Muslim Countries, *IIUM Journal of Economics and Management*, 14(1): 1-27.

Siddiqui, Saif (2009). Islamic Economic System and Poverty Reduction, Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1332618

UNDP (2003). *Human Development Report 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty*, Oxford University Press, New York.

UNICEF (2005), *Al-Istithmar fi Atfaal al-'Alam al-Islami* (Investing in the Children of the Islamic World), New York, United Nations Publications.

United Nations (2015), *Al-Ahdaaf al-Inma'iyah lil'alfiyah* (The Developmental Objectives of the Millennium), Annual Report 2015.

United Nations Development Program (UNDP) (2014). *Taqrir al-Tanmiyah al-Bashariyah*, *al-Mudhiyu fi al-Taqaddum: Bina' al-Man'a li Dar' al-Makhaatir* (Human Development Report 2014 – Continuing the Progress: building Stamina to Fend off Risks), New York, United Nations Publications.

Upton, Martin (2004). *The Role of Livestock in Economic Development and Poverty Reduction*, No 23783, PPLPI Working Papers, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Pro-Poor Livestock Policy Initiative

Weisfeld-Adams, Emma and **Andrzejewski, Anastasia** (2008). Hunger and Poverty: Definitions and Distinctions. http://thp.org/files/.

World Food and **Agriculture Organization of the United Nations** (FAO)(2011). *Mapping Supply and Demand for Animal-Source Foods to 2030*, by T. p. Robinson and F. Pozzi, Animal Production and Health Working Paper, No. 2, Rome.

World Food and **Agriculture Organization of the United Nations** (FAO)(2012). Livestock sector development for poverty reduction: an economic and policy perspective – Livestock's many virtues, by J. Otte, A. Costales, J. Dijkman, U. Pica-Ciamarra, T. Robinson, V. Ahuja, C. Ly and D. Roland-Holst. Rome, pp. 161.

World Food and **Agriculture Organization of the United Nations** (FAO) (2013). *FAO Statistical Yearbook*, World food and agriculture, Part 3: Feeding the world.

ملحق ١

دليل التنمية البشرية ودليل الجوع لعام (٢٠١٤) في الدول الإسلامية

الترتيب	الدولة	مؤشر التنمية	دليل التنمية	الدليل المعدل	دليل الجوع *	الترتيب	الدولة	مؤشر التنمية	دليل التنمية	الدليل المعدل	دليل الجوع *
1	بروناي	٣٠	٠,٨٥٢	-	-	٢٩	قيرغيزستان	١٢٥	٠,٦٢٨	٠,٥١٩	< ٥
2	قطر	٣١	٠,٨٥١	-	-	30	المغرب	١٢٩	٠,٦١٧	٠,٤٣٣	< ٥
3	السعودية	٣٤	٠,٨٣٦	-	< ٥	31	طاجكستان	١٣٣	٠,٦٠٧	٠,٤٩١	١٦,٤
4	الإمارات	٤٠	٠,٨٢٧	-	-	32	بنغلاديش	١٤٢	٠,٥٥٨	٠,٣٩٦	١٩,١
5	البحرين	٤٤	٠,٨١٥	-	-	33	الباكستان	١٤٦	٠,٥٣٧	٠,٣٧٥	١٩,١
6	الكويت	٤٦	٠,٨١٤	-	< ٥	34	الكاميرون	١٥٢	٠,٥٠٤	٠,٣٣٩	١٢,٦
7	ليبيا	٥٥	٠,٧٨٤	-	< ٥	35	نيجيريا	١٥٢	٠,٥٠٤	٠,٣٠٠	١٤,٧
8	عمان	٥٦	٠,٧٨٣	-	-	36	اليمن	١٥٤	٠,٥٠٠	٠,٣٣٦	٢٣,٤
9	ماليزيا	٦٢	٠,٧٧٣	-	٥,٤	37	جزر القمر	١٥٩	٠,٤٨٨	-	٢٩,٥
10	لبنان	٦٥	٠,٧٦٥	٠,٦٠٦	< ٥	38	موريتانيا	١٦١	٠,٤٨٧	٠,٣١٥	١١,٩
11	تركيا	٦٩	٠,٧٥٩	٠,٦٣٩	< ٥	39	السنغال	١٦٣	٠,٤٨٥	٠,٣٢٦	١٤,٤
12	كازاخستان	٧٠	٠,٧٥٧	٠,٦٦٧	< ٥	40	أوغندا	١٦٤	٠,٤٨٤	٠,٣٣٥	١٧,٠
13	إيران	٧٥	٠,٧٤٩	٠,٤٩٨	< ٥	41	بنين	١٦٥	٠,٤٧٦	٠,٣١١	١١,٢
14	أذربيجان	٧٦	٠,٧٤٧	٠,٦٥٩	< ٥	42	السودان	١٦٦	٠,٤٧٣	-	٢٦,٠
15	الأردن	٧٧	٠,٧٤٥	٠,٦٠٧	< ٥	٤٣	توغو	١٦٦	٠,٤٧٣	٠,٣١٧	١٣,٩
١٦	تونس	٩٠	٠,٧٢١	-	< ٥	٤٤	أفغانستان	١٦٩	٠,٤٦٨	٠,٣٢١	-
١٧	الجزائر	٩٣	٠,٧١٧	-	< ٥	٤٥	جيبوتي	١٧٠	٠,٤٦٧	٠,٣٠٦	١٩,٥
١٨	ألبانيا	٩٥	٠,٧١٦	٠,٦٢٠	٥,٣	46	ساحل العاج	١٧١	٠,٤٥٢	٠,٢٧٩	١٥,٧
١٩	سورينام	١٠٠	٠,٧٠٥	٠,٥٣٤	٦,٠	47	غامبيا	١٧٢	٠,٤٤١	-	١٣,٦
20	المالديف	١٠٣	٠,٦٩٨	٠,٥٢١	-	48	مالي	١٧٦	٠,٤٠٧	-	١٣,٠
21	تركمانستان	١٠٣	٠,٦٩٨	-	< ٥	49	غينيا بيساو	١٧٧	٠,٣٩٦	٠,٢٣٩	١٣,٧
22	فلسطين	١٠٧	٠,٦٨٦	٠,٦٠٦	-	50	موزمبيق	١٧٨	٠,٣٩٣	٠,٢٧٧	٢٠,٥
23	إندونيسيا	١٠٨	٠,٦٨٤	٠,٥٥٣	١٠,٣	51	غينيا	١٧٩	٠,٣٩٢	٠,٢٤٣	١٤,٣
24	مصر	١١٠	٠,٦٨٢	٠,٥١٨	< ٥	52	بوركينا فا سو	١٨١	٠,٣٨٨	٠,٢٥٢	١٩,٩
25	الغابون	١١٢	٠,٦٧٤	٠,٥١٢	٦,١	53	سيراليون	١٨٣	٠,٣٧٤	٠,٢٠٨	٢٢,٥
26	أوزبكستان	١١٦	٠,٦٦١	٠,٥٥٦	< ٥	54	تشاد	١٨٤	٠,٣٧٢	٠,٢٣٢	٢٤,٩
27	سوريا	١١٨	٠,٦٥٨	٠,٥١٨	٥,٩	55	النيجر	١٨٧	٠,٣٣٧	٠,٢٢٨	٢١,١
28	العراق	١٢٠	٠,٦٤٢	٠,٥٠٥	١٢,٧	56	الصومال	-	-	-	-

المصادر: تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ ومؤشر الفقر العالمي، ٢٠١٤.

* المعلومات عن الفترة الزمنية ٢٠٠٩–٢٠١٣.

(–) تعني إما عدم وجود معلومات، أو غير مذكورة في المصدر.

A Conception to Activate *Zakāh* as an Islamic Mechanism for Human Development

Ahmad F. Oran
Professor of Economics & Islamic Economics Thought
Faculty of Business, Jordan University
Amman, Jordan

Abstract. The weakness of the economic and social performance of Muslim countries revealed by the intractable deficits in public budgets, large and chronic indebtedness, high rates of unemployment, poverty, and malnutrition is mainly due to the liberal capitalist policies applied by these countries. In contrast, linking Islamic principles and values to economic activity and their positive impact on human society theoretically, though important, cannot alone solve the outstanding social problems. Time has come to transform from theory to practice whatever Islamic economic principles can be implemented to alleviate the suffering of the Muslim peoples. The study attempts to show the possibility of applying the Islamic economic thought to effectively improving human development in Muslim countries. Activating *zakāh* institution by employing its funds on behalf of beneficiaries enables wealth creation. Part of the growth in wealth should be used to combat hunger and poverty that will necessarily lead to improve human development. Not only would this activation serve the poor, but it will also strengthen the economy of the concerned state. The study suggests a gradual approach and proposes a project to activate and direct the role of *zakāh* to enhance human development.

Keywords**:** *Zakāh*, Hunger, Poverty, Human development, Muslim countries, Islamic economic thought.

JEL Classification: I38, O1, P4, Z18.

KAUJIE Classification: E12, E14.

أ. د. أحمد فرّاس العوران

أستاذ الاقتصاد والفكر الاقتصادي الإسلامي، ورئيس التحرير السابق للمجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية. حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة إلينوي بالولايات المتحدة. نشر قرابة الثلاثين بحثاً ودراسة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى نشر ثلاثة كتب في الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي. شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، وأشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى المهام التدريسية والأعباء الإدارية يتولى عضوية العديد من اللجان في داخل الجامعة وخارجها. البريد الإلكتروني: sroran@ju.edu.jo